المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.1

دراسة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع إمكانية محاكاتها للاقتصاد العراقي

Studying The Emirati Experience In Economic Diversification With The Possibility Of Simulating The Iraqi Economy

م . د : زياد عزالدين طه
Ziad Ezzeldien Taha
Ziad2015@tu.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الكلمات المفتاحية: محاكاة ، تجربة، تنويع اقتصادي.
Keywords: Simulation, Experiment, Economic Diversification .

المستخلص:
شهد العالم خلال العقود الاخيرة المنصرمة تحولات كبيرة وسريعة، وتزامنت هذه التغيرات مع تبدل في النظم الاقتصادية من التخطيط المركزي الى اقتصاد توجهه قوى السوق، لتعاد صياغة العلاقات الدولية في اطار قانوني ملائم لشروط العولمة، فيما يخص الامارات نجد أن الحكمة والرشادة التي وظفت بها معظم ايراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، نتيجة تفعيل الدولة لسياسة تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الاقتصادية واعدة التنمية، أما فيما يخص الاقتصاد العراقي فنجده كغيره من الاقتصادات النامية من مشكلات موروثة عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية، كونه اقتصاد احادي الجانب يمثل القطاع النفطي العامل المهم في تنشيط الاقتصاد ومصدر النمو الاقتصادي وبقاء العوائد النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للحكومة، مما أدى الى تشوه في بنية الاقتصاد وضعف هيكله الانتاجي.
تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث إذ يتناول المبحث الأول التعريف بواقع الاقتصاد الاماراتي وتطوره وفق مؤشرات اقتصادية، بينما يتناول المبحث الثاني واقع حال الهيكل الاقتصادي الاماراتي ومساهمة القطاعات فيه وتطورها، أما المبحث الثالث فيتناول إمكانية محاكاة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع الاقتصاد العراقي.

Abstract:
During the past decades, the world has witnessed large and rapid transformations, and these changes coincided with a change in economic systems from central planning to an economy directed by market forces, in order to reformulate international relations within a legal framework appropriate to the conditions of globalization. Oil to support development and raise the level of economic growth helped build a strong economic structure and vital and promising economic sectors, as a result of the state's activation of the policy of diversifying sources of income

and focusing on economic sectors promising development. As for the Iraqi economy, we find it, like other developing economies, from inherited problems that deepened its connection with global markets being a unilateral economy, the oil sector represents the important factor in revitalizing the economy and the source of economic growth and the survival of oil revenues, the main source of financing the government's general budget, which led to a distortion in the structure of the economy and the weakness of its productive structure. The research was divided into three sections, as the first topic deals with the definition of the reality of the UAE economy and its development according to economic indicators, while the second topic deals with the reality of the state of the UAE economic structure and the sectors' contribution to it and its development, while the third topic deals with the possibility of simulating the UAE experience in economic diversification with the Iraqi economy.

المقدمة:

الحكمة والرشادة التي وظفت بها الامارات معظم ايراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما، وساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي وانعكست على التطور الإيجابي لكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها وتحقيق قفزات ايجابية هائلة ومعدلات نمو قياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة، وجاء هذا التطور الايجابي نتيجة تفعيل الدولة لسياسة تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الاقتصادية واعادة التنمية مثل الصناعة والسياحة والتجارة والنقل والتخزين والاتصالات والطاقة والقطاع المالي والبنية التحية المادية والتشريعية المتقدمة التي ساعدت على زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية، وقد نجم عن التطور الهائل بحركة التنمية وانجازاتها الاقتصادية المتميزة وانعكاساتها الايجابية على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية التي تناولتها التقارير والاحصاءات الاقتصادية الداخلية بالدولة أن أبرزتها كافة التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات العالمية المرموقة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، إلى جانب مؤسسات دولية متخصصة أخرى، لتظهر انعكاساتها الايجابية على التقدم اللافت بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا على مستوى كافة تقارير التنافسية لتلك المؤسسات والمركز الأول في العديد من المؤشرات الفرعية، ولتنتزع مراكز الصدارة من العديد من الاقتصادات المتقدمة في سباق التنافسية العالمية التي تربعت على عرشه طويلا،

إن تحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق مستهدفات رؤية الإمارات 2021 في التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على البحث والابداع والابتكار وتحقيق مستهدفات التنمية الشاملة من خلال عدة مؤشرات مثل الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى،

وتعزيزا لدور الابتكار من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار كمحرك رئيسي للتطوير الحكومي ورافد أساسي للتنمية الاقتصادي فقد أطلق رئيس مجلس الوزراء الاماراتي حاكم دبي في عام 2014 الاستراتيجية الوطنية للابتكار كأداة رئيسية لتحقيق رؤية الدولة 2021 لجعل الإمارات ضمن الدول الاكثر ابتكاراً عالميا خلال السنوات السبع القادمة متضمنة أربعة مسارات متوازية و 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء، كما تم إنشاء" اللجنة الوطنية للابتكار لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسات والمبادرات المنبثقة عنها، كما أعلنت الامارات عن سياستها العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وللتأسيس لمرحلة ما بعد النفط مرحلة الإمارات ما بعد النفط " في يناير 2016 لإعداد برنامج وطني شامل لاقتصاد وطني متنوع ومستدام يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط إلى الحدود الدنيا وتوسيع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحدود القصوى.

أولا: مشكلة البحث: تنبع مشكلة البحث من موضوع الدول عينة البحث، حيث أن عدم الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية سيجعل الاستقرار الاقتصادي عرضة للصدمات والازمات والتوقفات، الأمر الذي يؤثر سلباً على كل مفاصل الدولة.

ثانيا: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث بالتعريف بواقع الاقتصاد الاماراتي والوقوف على أهم مؤشرات نهضة الامارات تنمويا وكيف تمكنت من أن تشكل قاعدة انتاجية متنوعة، ثم التعريف بواقع الاقتصاد العراقي والوقوف على مكامن الخلل التي يعاني منها ومحاولة إيجاد سبل معالجتها.

ثالثا: فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من السؤال التالي، هل هناك إمكانية لتطبيق التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي في العراق؟

رابعا: هدف البحث: يهدف البحث الى بيان كيف استطاعت الامارات تحقيق الانجاز في التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على القطاع النفطي، وبالتالي محاولة استفادة العراق من هذه التجربة.

خامسا: هيكلية البحث: يقسم البحث الى ثلاث مباحث اذ يتناول المبحث الأول التعريف بواقع الاقتصاد الاماراتي وتطوره وفق مؤشرات اقتصادية، بينما يتناول المبحث الثاني واقع حال الهيكل الاقتصادي الاماراتي ومساهمة القطاعات فيه وتطورها، أما المبحث الثالث فيتناول امكانية محاكاة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول/ التعريف بواقع الاقتصاد الاماراتي وتطوره وفق مؤشرات اقتصادية

أولا: التعريف بدولة الامارات العربية المتحدة: تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديدًا في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، تحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، وللدولة حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الجنوب والغرب لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة

عمان، تقع الدولة بين دائرتي عرض 22 و 26.5 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 51 و56.5 درجة شرق خط جرينتش ضمن المنطقة الحارة، وتبلغ مساحتها نحو 83600 كم مربع، وعدد سكانها 7.9 مليون نسمة وفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية لعام 2016، وتشكل إمارة أبو ظبي القسم الأكبر منها، حيث تمثل 86.77 % من المساحة الكلية للدولة، تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات، هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة، وتغطي الصحراء 74% من مساحة الدولة، لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل، ومن الجبال شديدة الانحدار إلى المساحات الخصبة من السهول الساحلية المنبسطة، وتشكل هذه الجبال ما نسبته 2.6 % من مساحة الدولة، كما تضم المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 200 جزيرة متباينة في الحجم والنشأة والتكوين والأهمية، (الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2016، ص 6).

ثانيا: التعريف بواقع الاقتصاد الاماراتي: شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ازدهاراً كبيراً، جعل الدولة ضمن المراتب الأولى في بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل دخل الفرد، وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والخامسة عالمياً في (مؤشر مستويات الرضا عن المعيشة)، ضمن تقرير (مؤشر الرخاء العالمي) الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني لعام 2016، كما حافظت الدولة على وجودها ضمن (القائمة الخضراء) وهي القائمة التي تصنف أكثر الدول رخاء في العالم وتشمل 30 دولة فقط، وقد صنفت الإمارات ضمن هذه القائمة منذ إصدار التقرير، كما احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم في تقارير مؤشرات الثقة، والمركز الأول إقليمياً للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية والـ 12 عالمياً حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2015، والمرتبة الأولى إقليمياً على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ 12 عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2014، كما حصلت الإمارات على المركز الأول عالمياً في ثلاثة مؤشرات للتنافسية العالمية في قطاع السياحة والـ 24 عالمياً، والمركز الأول ضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي عربياً، وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى إقليمياً في تقرير رأس المال البشري والـ 54 عالمياً، وجاءت في المرتبة الأولى عربياً والـ 28 عالمياً في تقرير السعادة العالمي الذي تصدره المبادرة الدولية لحلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول (مجال السياحة)، وحازت المرتبة الأولى على مؤشر الازدهار عربياً والـ 30 عالمياً، (الكتاب السنوي لدولة الامارات ، 2016 ، ص 64)،

يحقق الاقتصاد الإماراتي أداءً استثنائياً، وذلك بفضل حرص دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة على تبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية، إذ يتميز اقتصاد الدولة بالبنية التحتية ذات الأداء المستقر والمتوازن على الرغم من كل ما يحيط به من تحديات خارجية، سواء على الجانب الاقتصادي المتمثل في المستويات الاقتصادية الدولية والتراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات، (الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2016، ص 68).

ثالثا : تطور الاقتصاد الاماراتي وفق بعض أهم المؤشرات: أثارت التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 العديد من التساؤلات حول انعكاسات التراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط على الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسة المصدرة له، ومنها بطبيعة الحال دولة الإمارات العربية المتحدة، وما إذا كان استمرار مثل هذه المستويات المتدنية من الأسعار سيؤدي إلى مشكلات في المالية العامة، وفي تطبيق خطط التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص التوظيف للشباب، إلى جانب أبعاد أخرى متعددة اقتصادية واجتماعية في الدول المذكورة، لذلك سعت الإمارات إلى أن تكون نموذجًا لدولة نجحت في تحويل اقتصادها من الاعتماد على الموارد الخام إلى الصناعات المتقدمة والبحث العلمي، بفضل مهارات وعقول أبنائها، (ماجد و الهاشمي، 2016 ، ص 6).

1- المحاور الاساسية لمواجهة تقلبات أسعار النفط: تعاملت دولة الإمارات العربية بصورة مُبكرة وسبَّاقة مع الآثار السلبية المحتملة لتقلبات عوائد النفط، سواءً بتراجع أسعاره العالمية، كما حدث مؤخراً، أو احتمالات نضوبه في المستقبل البعيد، وذلك من خال التركيز على محورين أساسيين، وهما {التنويع الاقتصادي، ورفع كفاءة المالية العامة (من خلال التنويع)}، حيث عملت الدولة على تطوير الاقتصاد والنظم التعليمية المؤهلة للمنضمين لسوق العمل بالدولة، بصورة تأخذ في الاعتبار هذه الآثار المحتملة، وتحولها من مصادر للقلق إلى مصادر للاحتفال بتحقيق التقدم الاقتصادي القائم على التنويع والحداثة والتطور التقني.

وفي هذا الإطار، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من استراتيجيات التنويع الاقتصادي، التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية، مثل السفر والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة الخارجية، وتقنية المعلومات، وصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الإجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية، سواء للطرق أو الاتصالات، أو المطارات والموانئ، أو المناطق الحرّة، (الكتاب السنوي لدولة الامارات ، 2016 ، ص 71)، كما عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع هذه العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية، التي تعتبر الأكبر عالمياً، والتي تسمح بتنويع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط، وتحافظ على الثروة وتنميها للأجيال المستقبلية، وبذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا ملموسة ورائدة في تنمية بدائل الطاقة للاستخدام المحلي، بحيث لا تواجه اختناقات في إمدادات الطاقة بنمو الطلب عليها مع تنامي الاقتصاد الإماراتي، وتحقق في الوقت نفسه الريادة في حماية البيئة،

وقد تبنت الدولة استراتيجية قائمة على الاستغلال السلمي للطاقة النووية التي تطبق أعلى معايير الأمان العالمية، فضلاً عن الاستثمار في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة والنظيفة من خلال مشروعات مثل مدينة (مصدر)، ومحطة (شمس 1) للطاقة الشمسية التي تعتبر من أكبر وأهم المشاريع العالمية في هذا المجال.

وعلى جانب المالية العامة، بذلت دولة الإمارات جهودًا ملموسة، على المستويين الاتحادي والمحلي، لزيادة كفاءتها على جانبي الإيرادات والنفقات، واتخذت السلطات الإماراتية خطوات لتحرير أسعار الوقود بالدولة، ليتم تحديدها بصورة مرنة شهرياً، وتعكس تطورات الأسعار العالمية، وبما يسهم في ترشيد استهلاك الطاقة وتقليص الآثار الضارة لاستهلاكها الزائد على البيئة، وتقليص الاختناقات المرورية والضغوط على الطرق.

كما تم تعزيز مصادر الإيرادات الحكومية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير وصيانة البنية التحتية من خلال انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم لخدمات حكومية أساسية، سواء في استخدام الطرق المرورية المتطورة، أو المواقف، إضافة إلى تطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة، والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية، (ماجد و الهاشمي، 2016 ، ص 4).

2- النظرة المستقبلية التي وضعتها الامارات: من المنتظر أن تستمر دولة الإمارات في العمل على تطوير اقتصادها بالتنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، وبالعمل على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والخليجي والأجنبي، ويُنتظر في هذا الإطار أن تعمل الدولة على دعم مزاياها التنافسية الجاذبة لهذه الاستثمارات، بتطبيق أفضل التقنيات في مجالات الاتصالات، وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ، والسكك الحديدية، لتحقق المزيد من التقدم والريادة العالمية، كما يُنتظر أن تعمل الدولة على تطوير أسواقها المالية، لتصبح مركزاً مالي عالمي، وأن توفر من خلال هذه الأسواق أدوات مالية متقدمة في مجالات مثل التمويل الإسلامي على سبيل المثال. كذلك، يمكن أن يتم مستقبلاً دعم الدور الرائد للقطاع الخاص، حتى في الخدمات الأساسية بالدولة، من خال تزايد الاعتماد على تطبيق أسلوب (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، في تنفيذ المشروعات الكبيرة، ويُنتظر أيضاً أن تكثّف الدولة جهودها لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون مصدراً رئيس لإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب المبتكرين، ولإيجاد فرص توظيف ومساهمة اقتصادية بناءة للشباب بصورة عامة، وبما يتواكب أيضاً مع التوجه الراهن لتطوير نظم التعليم، بالاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوير المناهج والتدريب المهني بما يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل،

كما يُنتظر أن تعمل دولة الإمارات مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تطوير السوق الخليجية المشتركة، لإنجاز المستهدف منها من حرية انتقال المواطنين ورؤوس الأموال والسلع، وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق لتشكيل استراتيجيات خليجية متسقة للمنطقة ما بعد النفط، (الكتاب السنوي لدولة الامارات ، 2016 ، ص 74).

المبحث الثاني/ واقع حال الهيكل الاقتصادي الاماراتي ومساهمة القطاعات فيه وتطورها

أولا: مسارات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات: التنمية الاقتصادية بمفهومها العام تهدف إلى الارتقاء بالنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتضمن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان. وتشير التنمية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، وتشمل مجموعة من الإجراءات في مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية، والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والتعليم، (ماجد و الهاشمي، 2016 ، ص 5).

كما تعني التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد، والذي يعد عنصراً أساساً ورئيساً في السياسة التنموية، كما يعتبر النمو أحد العناصر الأساسية للتنمية، لكنه لا يكفي بمفرده إذا لم يهدف إلى التطوير والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.

وتعد مؤشرات الأداء الاقتصادي هي تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة والتي حققت فيها الإمارات معدلات نمو عالية في الناتج المحلي، واستثمرت في رأس المال البشري من أجل بناء القدرات وخلق أجيال من المتعلمين والمؤهلين. وبينت أن البنية التحتية المتطورة والانفتاح على العالم الخارجي، يشكلان إحدى أهم ركائز التنمية والأداء الاقتصادي الجيد، إضافة إلى الأنظمة والقوانين المشجعة والمحفزة والداعمة للمبادرات الفردية. كما أن التنويع الاقتصادي يقلل تأثير التذبذب في الإيرادات النفطية، والتي بدورها تؤثر سلباً على مسار النمو والتنمية الاقتصادية، كما أنه يخلق فرصاً وظيفية ذات كفاءة إنتاجية، خصوصاً في القطاع الخاص، ويزيد الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، (الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2016 ، ص 70).

ثانيا: تطور المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الامارات: شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تغييرات جذرية مع اكتشاف النفط الذي اتسمت سياسات توظيف إيراداته بالحكمة والرشادة ما ساعد على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما، وتوجت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية وصارت أحد أكبر الاقتصادات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستويين الاقليمي والعالمي.

- وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها إلى القفزات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة في زيادة والاهم في تنويع الانتاج وذلك على النحو التالي: (ماجد و الهاشمي، 2016 ، ص 6).

1- النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي): تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، من حوالي (66.117) مليون دولار، عام 2000 إلى (133.583) مليون دولار عام 2005، ثم إلى (283.916) مليون دولار عام 2010، ثم إلى (375.230) مليون دولار عام 2015، أي نحو (6) أضعاف عن مستواه بالعام 2000 بمتوسط معدل نمو بلغ (4.675 %)، وهذا ما نلاحظه من الجدول (1) ادناه،

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000 و 2005 و 2010 – 2015) / (مليون دولار)

السنوات / الناتج الاجمالي	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي	66.117	133.583	283.916	338.690	372.314	402.340	399.451	375.230

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2001 – 2016).

جدول (2) معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية) للإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000 - 2015)

السنوات / المعدل النمو	2005 – 2000	2010 – 2000	2015 – 2000
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	% 1.020	% 3.294	% 4.675

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (1).

من الجدول (2) نلاحظ كيف تضاعف النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية وذلك للسياسة الاقتصادية البعيدة المنظور التي تطرقنا إليها سابقاً والمتعلقة بزيادة وتحسين وتنويع الانتاج والتي سنتناول تفصيلها ادناه.

2- الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي: تفعيلاً لسياسة تنويع مصادر الانتاج والدخل من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية والامكانات واعدة النمو بالدولة وأهمها الصناعات التحويلية وبالأخص البتروكيماويات والألومنيوم وكذلك التجارة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والانشاءات وغيرها، (ماجد و الهاشمي، 2016، ص8).فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كما يتضح من جدول (3) من حوالي (43.611) مليون دولار عام 2000 إلى (86.173) مليون دولار في العام 2005 والى (195.466) مليون دولار في العام 2010 وبمتوسط معدل نمو بلغ (3.482 %) ثم تضاعف ليصل إلى (284.531) مليون دولار في العام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ (5.524 %)، ما يعني تراجع اعتماد الدولة حالياً على النفط وتراجع مساهمته في ناتجها الاجمالي، والباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كما ذكرنا كالتجارة والصناعات التحويلية والتي سنتناول تفصيلها لاحقاً.

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية للإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000 و 2005 و 2010 – 2015) / (مليون دولار)

السنوات / القطاع غير النفطي	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	43.611	86.173	195.466	207.994	224.765	245.188	261.311	284.531

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2001 – 2016).

جدول (4) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة
(2010 – 2015) / (مليون دولار)

القطاعات / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاعات الانتاج السلعي	الزراعة والصيد والغابات	2.688	2.854	2.582	2.654	2.709	2.801
	الصناعات الاستخراجية	88.450	130.696	147.549	157.152	138.140	90.699
	الصناعات التحويلية	25.126	27.073	32.676	34.314	36.030	38.266
	التشييد	32.810	35.728	32.462	36.212	35.972	39.009
	الكهرباء والغاز والماء	6.123	6.594	9.173	9.765	9.818	10.628
أجمالي قطاعات الانتاج السلعي		155.197	202.945	224.442	240.096	222.670	181.403
قطاعات الخدمات الانتاجية	التجارة والمطاعم والفنادق	43.277	45.984	46.362	49.193	53.967	58.724
	النقل والمواصلات والتخزين	24.761	26.959	29.169	31.779	34.580	37.229
	التمويل والتأمين والمصارف	8.683	9.311	7.243	8.414	3.139	4.134
أجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية		76.721	82.254	82.774	89.386	91.687	100.086
قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاسكان والمرافق	30.225	30.007	36.158	40.615	41.275	44.528
	الخدمات الحكومية	14.167	14.720	18.505	20.926	23.836	27.185
	الخدمات الاخرى	7.607	8.765	10.434	11.318	11.867	13.587
أجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية		51.998	53.492	65.098	72.858	76.979	85.300
الناتج المحلي الاجمالي		283.916	338.690	372.314	402.340	399.451	375.230

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على:
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2011 – 2016).

جدول (5) النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي للإمارات العربية المتحدة
(2010 – 2015)

القطاعات / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاعات الانتاج السلعي	الزراعة والصيد والغابات	%0.700	%0.842	%0.693	%0.659	%0.678	%0.746
	الصناعات الاستخراجية	%31.153	%38.588	%39.630	%39.059	%34.582	%24.171
	الصناعات التحويلية	%8.849	%7.993	%8.776	%8.529	%9.019	%10.198
	التشييد	%11.556	%10.548	%8.718	%9.000	%9.005	%10.396
	الكهرباء والغاز والماء	%2.156	%1.946	%2.463	%2.427	%2.457	%2.832
أجمالي قطاعات الانتاج السلعي		%54.662	%59.920	%60.282	%59.674	%55.744	%48.344
قطاعات الخدمات الانتاجية	التجارة والمطاعم والفنادق	%15.242	%13.577	%12.451	%12.226	%13.507	%15.650
	النقل والمواصلات والتخزين	%8.721	%7.959	%7.833	%7.898	%8.654	%9.921
	التمويل والتأمين والمصارف	%3.058	%2.749	%1.945	%2.091	%0.785	%1.101
أجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية		%27.022	%24.285	%22.232	%22.218	%22.953	%26.673
قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاسكان والمرافق	%10.645	%8.859	%9.711	%10.094	%10.332	%11.866
	الخدمات الحكومية	%4.989	%4.346	%4.970	%5.201	%5.967	%7.244
	الخدمات الاخرى	%2.679	%2.587	%2.802	%2.813	%2.970	%3.620
أجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية		%18.316	%15.795	%17.486	%18.108	19.271	%22.732
الناتج المحلي الاجمالي		% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (4).

ثالثا : تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الاماراتي:

1- سياسات تنويع الاقتصاد الوطني: يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدركت هذه الدول وبالأخص دولة الامارات أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار، (الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد: تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة (الامارات العربية المتحدة، 2012،ص 26)، ومن الواضح أن الدولة استطاعت بالفعل أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة النمو الاقتصادي وقدرتها على تنويع قاعدة مواردها، بما يمكنها من تفادي تقلبات أسواق النفط، فارتقى أداء مختلف القطاعات، كما تميز اقتصادها بالتحرر والانفتاح على السوق العالمي تصديراً واستيراداً، وقد تمكن الاقتصاد الاماراتي خلال الفترة (2010 – 2015) من تحقيق معدلات نمو ممتازة، ويواصل الاقتصاد الاماراتي نموه القوي بفضل امتلاكه لوفرة من المزايا، والمتمثلة في نظام سياسي واقتصادي مستقر، وبنى تحتية قوية، وموقع جغرافي متميز، وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، ونظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة، (الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد: تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة، 2012 ، ص 24)، ان ما يميز التجربة الاستثمارية في تنويع الناتج في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية، والتي جعلتها مقصدا للشركات العالمية الكبرى، تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص، تلك الشراكة التي ظهر تأثيرها على حجم الاستثمارات المحلية فحققت معدل نمو مرتفعاً. ويأتي اهتمام الدولة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وخاصة الواعدة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الاماراتي، ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل مثل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات والطاقة المتجددة والاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مجموع ناتجها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، (ماجد و الهاشمي ، 2016 ، ص 12)، لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، كما هو موضح بالجدول (7) والذي يبين ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، من (60.941 %) في العام 2013 إلى حوالي (65.418 %) في العام2014، ثم الى (75.829 %) في العام 2015 ، مما يدل ذلك على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول نفسه، حيث يوضح كيف تراجعت أو انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي، وهذا ما يعني نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل،

جدول (6) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (القطاع النفطي + القطاعات غير النفطية) للإمارات العربية المتحدة (2010 – 2015) / (مليون دولار)

السنوات / الناتج الاجمالي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاعات غير النفطية	195.466	207.994	224.765	245.188	261.311	284.531
القطاع النفطي	88.450	130.696	147.549	157.152	138.140	90.699
الناتج المحلي الاجمالي	283.916	338.690	372.314	402.340	399.451	375.230

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (4).

جدول (7) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات العربية المتحدة (2010 – 2015) كنسبة مئوية

السنوات / الناتج الاجمالي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاعات غير النفطية	%68.847	%61.412	%60.370	%60.941	%65.418	%75.829
القطاع النفطي	%31.153	%38.588	%39.630	%39.059	%34.582	%24.171
الناتج المحلي الاجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (6).

المبحث الثالث / امكانية محاكاة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع الاقتصاد العراقي

أولا : واقع حال الهيكل الاقتصادي العراقي ومساهمة القطاعات فيه: يتصف الاقتصاد العراقي بمجموعة صفات جعلت منه اقتصادا يعاني من اختلالات هيكلية في تجارته الخارجية، فإحدى أهم خصائصه تتمثل في هيمنة قطاع المنتجات الاستخراجية وتصديرها (القطاع النفطي)، وكذلك اتسامه بحالة عدم التنوع في نمط انتاجه السلعي، في حين يتسم الطلب المحلي بالتنوع وعلى عدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية المختلفة، لذا صار لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي (بفعل القطاع الاستخراجي وهيمنته عليه كسلعة اساسية في التصدير) دوراً كبيراً في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي ... الخ)، ومن هنا يعد قطاع تصدير النفط الخام والمنتجات الاستخراجية القطاع الاكثر أهمية في الاقتصاد العراقي، إذ تسهم الصناعة الاستخراجية (القطاع النفطي) بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (والذي سوف نأتي على توضيحه بعد قليل)، وفي تكوين الصادرات الاجمالية والتي وصلت نسبتها الى (98 %)، في حين شكلت عوائده بنسبة (95 %) من حصيلة الدولة من النقد الاجنبي حسب آخر الاحصائيات، وبذلك يساهم هذا الأمر بدور سلبي في إحداث الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي، (الموسوي، 2015 ، ص 137)، يتسم الاقتصاد العراقي بمجموعة من السمات التي جعلته ينفرد من حيث هيكلة الاقتصاد بين باقي الدول العربية الريعية (النفطية بالأخص)، وذلك نتيجة لتكرس حالة الاختلال الهيكلي بجانبيه الانتاجي والتجاري، حيث نجد ومن خلال دراسة نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي وفي تكوين الصادرات أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد

احادي الجانب يعتمد في صادراته فقط على الصادرات النفطية الخام غير المصنعة في تمويل الاستيرادات وفي الحصول على الموارد المالية من النقد الاجنبي.

ويتضح كذلك ومن خلال تتبع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كما هو مبين في الجدول (9)، حيث نجد ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة بنسبة (74.827 %) في العام 2010، ثم الى حوالي (79.325%) في العام2011، وفي العام 2014 نجد مساهمته بنسبة (70.765 %)، وهذا ما يؤشر درجة الاختلال الكبيرة في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (8) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (القطاع النفطي + القطاعات غير النفطية) للعراق (2010 – 2015) / (مليون دولار)

السنوات / الناتج الاجمالي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاعات غير النفطية	27.722	31.638	40.877	48.289	56.355	64.091
القطاع النفطي	82.407	121.394	143.315	147.093	136.417	79.322
الناتج المحلي الاجمالي	110.129	153.032	184.192	195.382	192.772	143.413

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2011 – 2016).

جدول (9) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق (2010 – 2015) كنسبة مئوية

السنوات / الناتج الاجمالي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاعات غير النفطية	%25.173	%20.675	%22.193	%24.716	%29.235	%44.690
القطاع النفطي	%74.827	%79.325	%77.807	%75.284	%70.765	%55.310
الناتج المحلي الاجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (8).

ثانيا : محاكاة التجربة الاماراتية في التنويع الاقتصادي مع الاقتصاد العراقي :

أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات عميقة نتيجة لاعتماده لسنين طويلة على نشاط القطاع النفطي مما جعله أكثر انكشافاً على العالم الخارجي وعدم قدرته على الاعتماد على نفسه، (طاقة، 2009 ، ص245)، يعد الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة أكثر المعايير أهمية لبيان مجمل انتاج تلك الدولة، ومؤشراً مهماً على نمو الاقتصاد أو ضعفه، (أبو العلى، 2008 ، ص152)، أما الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي فهي من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي لهذا البلد أو ذاك، فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي (أي بمعنى انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى وهي القطاعات غير النفطية)، وانخفاضها (أي انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي) يعكس ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي (أي بمعنى ارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى وهي القطاعات غير النفطية)، يعني أن

العلاقة عكسية بين درجة التنويع الاقتصادي والاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما نلاحظه من الجدول (10) والاشكال البيانية (1) و (2)، عند تطبيق هذه العلاقة على العراق والامارات واجراء المحاكاة بين اقتصاد البلدين،

جدول (10) محاكاة بعض المؤشرات الاقتصادية بين العراق والامارات للأعوام (2010 – 2015)(مليون دولار – نسبة مئوية)

الأعوام / المؤشرات	العراق						الامارات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	110.129	153.032	184.192	195.382	192.772	143.413	338.690	372.314	402.340	399.451	375.230	
إجمالي القطاع النفطي	82.407	121.394	143.315	147.093	136.417	79.322	130.696	147.549	157.152	138.140	90.699	
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	%74.827	%79.325	%77.807	%75.284	%70.765	%55.310	%38.588	%39.630	%39.059	%34.582	%24.171	
إجمالي القطاعات غير النفطية	27.722	31.638	40.877	48.289	56.355	64.091	207.994	224.765	245.188	261.311	284.531	
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	%25.173	%20.675	%22.193	%24.716	%29.235	%44.690	%61.412	%60.370	%60.941	%65.418	%75.829	

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجداول (6 ، 7 ، 8 ، 9).

شكل (1) محاكاة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بين العراق والامارات (2010 – 2015) كنسبة مئوية

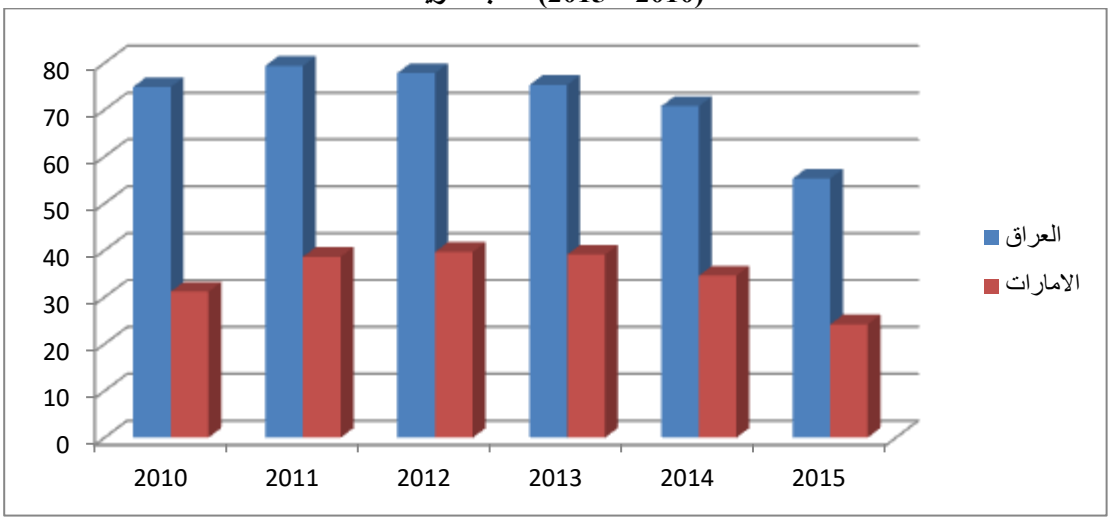

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (10).

شكل (2) محاكاة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بين العراق والامارات (2010 – 2015) كنسبة مئوية

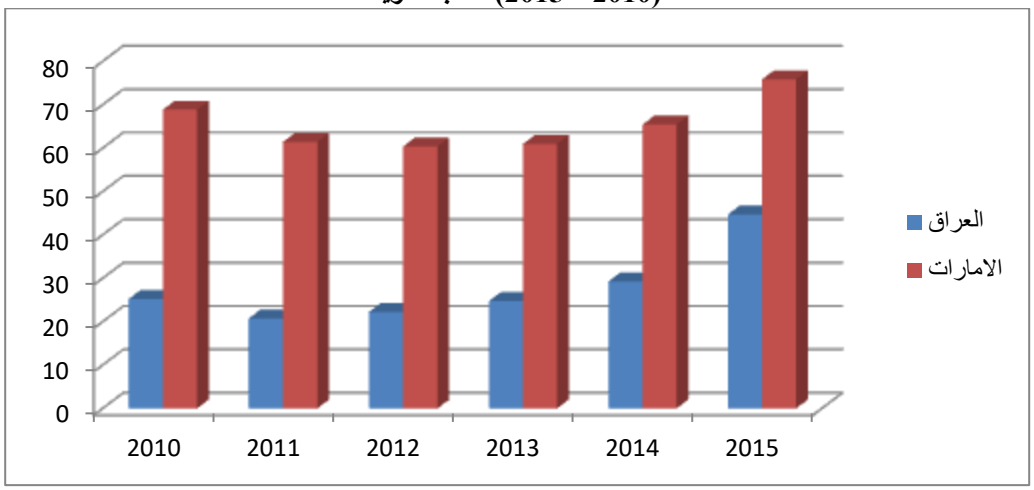

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول (10).

نستخلص من اعلاه أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة اساسية تتمثل باختلال الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي وانخفاض التنويع الانتاجي ، بينما نجد الامارات تتميز بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية وبالتالي ارتفاع التنويع الانتاجي، (العلايا ، 2004 ، ص52).

- لذلك سوف نتطرق ادناه الى التفصيل الخاص بأهم مجالات الاستفادة من التجربة الاماراتية وطرح أهم المقترحات من قبل الباحث في معالجة المعوقات المسببة لمكامن الخلل في الاقتصاد العراقي : على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية كبيرة التي تعد الشرط الضروري لتنويع قاعدته الاقتصادية، ظل مدة طويلة معتمداً على مورد النفط في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية وهذا الوضع جعل الدولة العراقية مرهونة بالتغيرات التي يتعرض لها هذا المورد واصلاح هذا الخلل يتطلب تعديل هيكله الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لكي يكون قادراً على تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة واكتسابه مرونة عالية في مواجهة الصدمات التي يتعرض لها سوق النفط العالمي، (النجار، 1987 ، 33).

هناك مجموعة من الاهداف التي يجب السعي الى تحقيقها بغية معالجة مكامن الخلل المتسببة نتيجة لعدم تنوع الاقتصاد العراقي وكما فصلنا سابقاً (والتي يمكن الاشارة هنا الى أبرز هذه المشاكل والعثرات هي: عدم التنوع الانتاجي (الاقتصادي)، بالتالي عجز في الميزان التجاري، بالتالي عجز في الموازنة العامة، بالتالي انخفاض الاحتياطيات الاجنبية، بالتالي كبر حجم المديونية الخارجية ...الخ).

- لذلك يمكن التطرق هنا الى أبرز هذه الاهداف التي يجب السعي الى تحقيقها والتي تحاكي أسباب النجاح في دولة الامارات:

1- تنويع الهيكل الانتاجي ورفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بدل الاعتماد على مورد النفط، لتجنيب الاقتصاد العراقي الصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي وتنويع مصادر الدخل.
2- زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليحل بشكل تدريجي محل القطاع العام.
3- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد مبني على المعرفة.

- وهناك مقومات عدة أخرى تتعلق بقرارات الانتاج ومعالجة مسببات الخلل الاقتصادي، إضافة الى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى المهمة أهمها :

1- توفر الإرادة الحازمة في تبني برامج المعالجة القادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
2- اصلاح الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل المؤسسات الاقتصادية.
3- اعادة هيكلة الاقتصاد الكلي وافساح المجال للقطاع الخاص لكي يتبنى ادارة النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع القطاع العام وليس على حساب تحجيمه أو تصفيته.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- يتميز الاقتصاد الاماراتي عن الدول الخليجية وعن باقي الدول العربية وبالذات الدول النفطية ومنها العراق، بأنه اقتصاد حر ومتنوع ومستقر، من خلال قدرة هذا الاقتصاد الكبيرة على التنوع الانتاجي وبالتالي تنويع مصادر الدخل، نتيجة للسياسة الاقتصادية الناجحة التي تبنتها حكومة الامارات.
2- اختلال كبير في الهيكل التجاري والاقتصادي العراقي بشكل عام، من خلال تنوع في الواردات وتركز الصادرات بسلعة واحدة فقط وهي النفط الخام، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة واحدة في صادراته، **وبالتالي** لو تعرضت أسعار هذه السلعة أو الكمية المصدرة الى الانخفاض ستؤدي الى انخفاض مردودات الصادرات العراقية بالكامل وألحاق الضرر الكبير باقتصاد بلدنا العزيز .
3- من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين (GDP)، تبين أن الاقتصاد الاماراتي هو الاكثر تنوعاً مقارنة بالاقتصاد العراقي.

التوصيات:

1- ضرورة استخدام العوائد المتأتية من صادرات النفط الخام العراقي في تنمية وتنويع القطاعات غير النفطية وإقامة صناعات نفطية تلبي حاجة السوق المحلي والأجنبي وبالتالي إنشاء القاعدة الانتاجية المتنوعة على غرار الامارات.
2- ضرورة توفر الارادة الحازمة في تبني برامج المعالجة وقادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
3- اعادة هيكلة الاقتصاد الكلي وافساح المجال للقطاع الخاص لكي يتبنى ادارة النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع القطاع العام وليس على حساب تحجيمه أو تصفيته.
4- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد مبني على المعرفة.

المصادر

1- أبو العلى، يسرى محمد، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2008 .

2- الكتاب السنوي لدولة الامارات، الطبعة 2016 ، المجلس الوطني للإعلام، دولة الامارات.
3- الموسوي، م. سعاد كاظم خضير، واقع العلاقات الدولية بين العراق والامارات العربية المتحدة وآفاقها المستقبلية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17 ، العدد 4 ، السنة 2015 .
4- طاقة، محمد وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط 2، مكتبة الجامعة، الثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
5- العلايا، محمد موسى خليل، الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية (1994 – 2001)، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2004 .
6- (ماجد، الاستاذ أحمد و الهاشمي، السيدة ندى)، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، مبادرات الربع الثالث (2016)، ادارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الامارات.
7- النجار، سعيد، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 1987 .
9- الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية – ادارة التخطيط ودعم القرار، اصدار 2012، الامارات.
10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير السنوات(2001 – 2015).